



الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية، والثقافة

توصيات

الآفاق المتاحة اليوم للشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط
قدم التقرير: السيد قريشي (الجزائر) والسيد لوهياريك (البرلمان الأوروبي)

الهجرة والتوظيف والاندماج
قدم التقرير: لسيد / الزيود (الأردن)، السيد/ روميغا إي. رويدا (الاتحاد الأوروبي)

ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات
المقرر: السيد/كاسوليدس (البرلمان الأوروبي)

الأفاق المتاحة اليوم للشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط

لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

أ- نظراً لكون البحر الأبيض المتوسط بحر مشترك، وكون حوض البحر الأبيض المتوسط مساحة جغرافية مفتوحة، ومكان لحركة الأفراد والأفكار، ومركز للتبادل ساهم في بناء تاريخ وثقافة مشتركة؛

ب- ونظراً لكون حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" هي أفضل دليل على انفتاح شعوب المنطقة المتوسطية وتأثرهم بالأفكار التي تنتشر في هذه الساحة وحساسيتهم للأحداث التي تتم فيها؛ ونظراً لأن تلك الحركات تشهد بكون أفكار التقدم، والعدالة الاجتماعية، وتحرير المواطنين، حاضرة في مجتمعات جنوب البحر الأبيض المتوسط بنفس قدر حضورها في أي مكان آخر ويتم المطالبة بها بإصرار خاصة من قبل الشباب؛

ج- ونظراً لكون حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" تعد - في جملها - من صنع شباب منفتح على الساحة المتوسطية يعبر عن رفضه للاستغلال الاقتصادي والسياسي الذي يحرمه من أي تطورات للمستقبل؛

د- ونظراً للسياسة الأوروبية غير الملائمة قبل اندلاع حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" التي كان اهتمامها ينصب على قضايا الهجرة واستقرار الأنظمة غير الديمقراطية، أكثر منه على تقديم الدعم للحراك الديمقراطي غير المسبوق في الدول التي لديها روابط تاريخية وإنسانية في غاية القوة مع أوروبا؛

هـ- ونظراً لضعف السياسات التي اتخذتها بعض الحكومات الأوروبية التضامن الضعيف مع الشعوب لدعم سير حملات الإصلاح في بلاد البحر الأبيض المتوسط التي في طور التحول، ليست على نفس قدر تضامن شعوب الاتحاد الأوروبي، وبوجه خاص شباب تلك الشعوب، مع المطالبات بالتغيير التي عبرت عنها مجتمعات جنوب البحر الأبيض المتوسط؛

و- ونظراً للتحديات الجسيمة التي تواجهها بلاد جنوب البحر الأبيض المتوسط من تبعية كبيرة في بعض القطاعات (المواد الخام ومواد التجهيز والسياحة) تجعل تلك الاقتصادات أكثر عرضة للتأثر بالظرف العالمي، واقتصار الاستثمارات الأجنبية في كثير من الأحيان على قطاعات تعهد من الباطن ذات قيمة مضافة قليلة، وغياب الأفاق لقطاع كبير من الشباب، نال حظه من التعليم، ولكنه يواجه البطالة بنسب مرتفعة للغاية؛

ز- ونظراً للتقدم الضعيف الذي تحقق في إنشاء الساحة الأوروبية للتعليم العالي والبحث العلمي ليس في مستوى الأهداف التي وضعت في إعلان القاهرة لسنة 2007، وبأنه من الضروري تعزيز شبكات مؤسسات التعليم والبحث الأوروبية للتعليم على برامج مثل "تيمبوس" (Tempus) وإراسموس موندوس (Erasmus Mundus)، وذلك على الرغم من المبادرات الجادة مثل إنشاء الجامعة الأوروبية المتوسطية (EMUNI) في عام 2008؛

ح- ونظراً لكونه من الأنسب - حتى نلبي تطلعات الشباب الأورومتوسطي بعد الأحداث التي استجدت على المنطقة منذ نهاية عام 2010 بشكل أفضل - أن نستكمل اقتراحات التوصيات السابقة للجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، خاصة تلك التي تم تبنيها في الجلسة العامة السابعة التي عقدت في روما يوم 4 مارس 2011 حول "الهجرة والاندماج: حوار بين الأجيال الجديدة من أجل تنمية ثقافة السلام"؛

نظرة جديدة على حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي"

1. تهنئ نفسها وتدعم الحركات الشعبية والمطالبات الديمقراطية التي يعبر عنها الشباب في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
2. تهنئ نفسها على سير الانتخابات التي جرت مؤخراً في بلاد جنوب المتوسط، والتي أثبتت أن النظام التعددي يمكنه أن يسمح للمكونات السياسية والاجتماعية المتباينة في الدول المعنية بالتعبير عن نفسها بحرية؛
3. تُذكر بأن حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" قام بها قطاع كبير من الشباب المتعلم؛ كما تُذكر أن هذا الشباب لا يزال في الوقت الراهن غائباً كلياً عن مواقع النفوذ الاقتصادي والسياسي؛ وتدعو بناء على ذلك إلى مراعاة توقعات هؤلاء الشباب ورفضه في أن يكون مجرد أداة؛
4. تُذكر بحساسية الشباب الأوروبي والعربي إزاء الظلم الصارخ الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتبين أن حرمان الشعب الفلسطيني من أن يكون له دولة يتتافى مع مبدأ الكرامة الذي هو في أصل مطالب الشباب العربي والأوروبي؛
5. تعبر عن دعمها وتضامنها مع الشعب السوري، وخصوصاً الشباب الذين يناضلون في هذا الوقت من أجل الحرية والديمقراطية في بلادهم؛
6. تُذكر أن التطلعات للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية والحريات السياسية ورفض الاستبداد والظلم ومحاباة الأقارب والفساد والمحسوبية هي نفس تطلعات كل من الشباب العربي والأوروبي؛
7. تُذكر أن فترات التحولات الكبرى تكون سريعة التعرض لقلقل ونوع من عدم استقرار يمكن أن يصب في صالح قوى رجعية، وتدعو بناءً على ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى المساندة الاقتصادية والسياسية لتلك التغييرات التي تتركز في جانب كبير منها على الشباب العربي؛
8. تطلب من الاتحاد الأوروبي أن يعطي أولوية للحقوق الأساسية عند مراجعة سياساته مع جيرانه، وتطلب أن يغلب هذا المبدأ في مراجعة كل الاتفاقيات الحالية أو القادمة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي؛
9. تدعو إلى بناء شراكة اقتصادية من نوع جديد تركز على التعاون والتبادل على قدم المساواة بين كل دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يكون أساسها اتحاد من أجل المتوسط منتعش ومزود بالموارد المالية اللازمة؛

ساحة تنقل متوسطة للشباب الأورومتوسطي

10. تدعو الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياسة الهجرة تجاه جيرانه، بالنظر إلى التغييرات التاريخية التي أحدثتها حركات الديمقراطية والعدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" وتعزيز شراكات تشجع التبادل الانساني وتقاسم المعرفة وحرية التنقل؛
11. تدعو إلى تفعيل سياسة لمنح التأشيرات تتسم بمرونة أكبر بالنسبة للطلبة والمتدربين والمعلمين والباحثين والزيارات العائلية، مراعاة لتعليمات لم الشمل الأسري، وكذلك وضع معايير موحدة تفتح قنوات لدخول هجرات العمل في ظل احترام حقوق العاملين المهاجرين ومكتسبات العاملين المحليين؛ وتشدد على التأثير الإيجابي لحوار الثقافات الأورومتوسطية في الحفاظ على الصلات القوية بين المهاجرين المستقرين في الاتحاد الأوروبي وبلادهم الأصلية؛

12. تطالب بتبني نص موحد ينظم حقوق العاملين المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي ويمنحهم المساواة الكاملة في المعاملة وظروف العمل والحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة بما في ذلك السكن الاجتماعي؛

13. تطالب الدول الأعضاء بمنح الأفضلية للحصول على السكن للشباب الأوروبي والشباب القادم من دول خارج الاتحاد الأوروبي مع التشديد على وضع آلية محاذير وضمانات تتولى السلطات المحلية أو الوطنية مسؤولية تنفيذها؛

14. تهنئ نفسها على امكانية الدخول إلى سوق العمل التي توفرها الأعمال التطوعية وفترات التدريب المهنية للشباب الأوروبي أو الشباب القادم من دول أخرى، وتذكر مع ذلك بأن هذه البرامج التدريبية لا يجب بأي حال من الأحوال أن تكون بديلاً عن إيجاد فرص عمل، ويجب أن تخضع لقواعد صارمة فيما يتعلق بمدة العمل والراتب؛

15. تعرب عن قلقها إزاء التشغيل غير المستقر للشباب والمهاجرين والأشكال المتعددة الذي يمكن أن يتخذها (دوام جزئي، عمل مؤقت، عقود مؤقتة...)؛ وتذكر أن هذه الفئات تعد من الفئات الأقل استقراراً وذات موارد ومدخرات محدودة؛ وتدعم سياسات محددة ضد البطالة لفائدة الشباب الأوروبيين والمهاجرين على حد سواء.

ساحة للتعليم الموحد للشباب الأورومتوسطي

16. تُذكر أن التعليم العام والمجاني للجميع يجب أن يكون إحدى أولويات مجموع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهذه المنطقة يجب أن تظل هي ساحة للتقاسم المشترك مثلما كانت دائماً؛ وتطالب ببرامج تبادلات جامعية ومهنية وثقافية ذات طموحات أكبر بكثير واضعة في الاعتبار الديناميكيات الجديدة العاملة في قلب المجتمع المدني؛

17. تطالب بتطوير امكانيات البرامج الموجودة (Erasmus Mundus، Tempus) مع زيادة المنح المالية لهم بقدر كبير، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتأكد من جودة التعليم العالي وقدرته على المنافسة، خاصة التعليم العالي الذي يقدم من خلال تلك البرامج، ودعم التعاون بين الجامعات بشكل أكبر، وتسهيل التنقل للطلبة والمعلمين والباحثين بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط وبين دول جنوب المتوسط؛ كما تُذكر بأن وجود نظام مستقل لتحديد المنح الدراسية على أساس معيار الامكانيات سيسمح بتوسيع الرقعة التي تغطيها تلك البرامج وتنوعها؛

18. ترى أنه من الضروري تحسين رؤية وفهم الطلاب لبرنامج Erasmus Mundus وكذلك إمكانية دخولهم فيه، لاسيما جامعات الضفة الجنوبية، حتى يخرج البرنامج من دائرة النخبة المتعلمة ويشجع على تنوع الطلبة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في هذا البرنامج، خاصة مع فتحه لطلبة السنة الجامعية الأولى وليس فقط لحاملي الماجستير والدكتوراه؛ كما تدعو إلى الارتقاء بالتبادل الديناميكي مع تشجيع وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتعليم في جامعات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛

19. تطالب في مرحلة لاحقة بإنشاء نظام حقيقي أورومتوسطي للتأهيل المشترك والتبادل يضم ثلاثة محاور: التعليم العالي والتأهيل المهني والتبادلات الثقافية غير المركزية، وكذلك الحق في العمل؛ وتدعو في هذا السياق المفوضية الأوروبية إلى إعادة تبني اقتراح البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بإنشاء البرنامجين الأورومتوسطيين Erasmus (تبادلات للطلاب) و Leonardo da Vinci (تأهيل مهني)؛

20. تدعو أن يتم تعزيز التعاون بين مختلف برامج التعليم والبحوث والثقافة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل فاعل، وتوصي في هذا السياق بتطوير برامج التعليم عن بعد التي تفتح المجال لأنماط من التعاون مطلوبة بشكل أكبر؛

21. توصي بزيادة إمكانيات منح التأشيرات للطلبة والمعلمين والباحثين من أجل تبادل فعال للأفكار والمعارف، وذلك بغض النظر عن المشاركة في برامج التبادل الموجودة بالفعل أو القادمة؛

مجمل الحقوق المشتركة للشباب الأورومتوسطي

22. تذكر بأن جلّ المهاجرين القادمين إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب مهنية أو عائلية هم عادة من الشباب ويحتاجون إلى هيكل يقدم لهم الدعم والتوجيه لتسهيل اندماجهم؛ وتطالب في هذا السياق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع آلية فاعلة ومجانية لتعلم اللغة، وإقامة هياكل تسهل التعرف على الحقوق والمؤسسات في دولة الاستقبال، وكذلك مصاحبة المواطن في حياته؛ وتذكر بضرورة عدم التمييز في التعامل مع المقيمين لمدد طويلة في ما يتعلق بمنح الجنسية ودعم حق الشباب المهاجرين في المشاركة في الانتخابات؛

23. تُذكر بالأهمية القصوى للدور التي تقوم به هياكل الدعم والمساندة للسيدات والشابات القادمات من دول أخرى واللواتي تعانين من تمييز مزدوج يقوم على أساس الجنس والأصل؛

24. تُذكر بالدور الذي تلعبه النساء في التطورات الجارية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ كما تُذكر أن المطالبات باستعادة الكرامة والحرية لها أهمية خاصة في تحريرهن وأنه لا يجب أن تكون النساء في أي حال من الأحوال في طي النسيان إبان العمليات الديمقراطية والانتخابية والمشاركة في مجالات اتخاذ القرار الجارية؛ كما تدعم الإجراءات التي تمنحهن تمثيلاً أفضل في أجهزة اتخاذ القرار مثلما حدث في الجزائر وتونس والمغرب حيث نجد عددا لا بأس به من النساء داخل المجالس المنتخبة؛

25. تدعم حقوق جميع النساء، خاصة الشباب منهن، من ضفتين البحر الأبيض المتوسط في حرية تقرير مستقبلهن، وفي العمل والحياة المهنية وفي حرية الاختيار داخل المجتمع والأسرة؛

26. تدين بشدة كل أشكال التمييز والتصنيف كما هو منصوص عليه في المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ التي تندد باستخدام الخوف من الآخر كأداة سياسية، كما تدين أي استخفاف بأي تصريح شعبي يقوم بتصنيف بعض الفئات أو المجموعات من الناس بحسب أصولهم الاجتماعية أو الجغرافية أو انتمائهم لطائفة دينية ما أو اندماجهم فيها؛ وتطالب بإنشاء وكالة أوروبية مسؤولة عن مكافحة التفرقة والعزل يستطيع كل من يعيش داخل المجتمع الوصول إليها، ويكون لديها سلطة رقابية؛ وتقترح على الدول الأعضاء وكذا الشركاء الأورومتوسطيين بالاتحاد الأوروبي تفعيل هيئة مماثلة في دولهم؛

27. تطالب بصياغة اتفاقية أروومتوسطية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على غرار اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتقترح أن تستخدم تلك الاتفاقية كأساس قانوني يتم الرجوع إليها ضد أي قرار مخالف لروحها؛

28. تكلف رئيسها بنقل هذه التوصيات إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، والأمين العام لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، والسيدة كاثرين أشتون الممثل الأعلى/نائب الرئيس، والمفوضية الأوروبية، وبرلمانات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، والبرلمان الأوروبي.

الهجرة و التوظيف و الاندماج

لجنة تحسين جودة الحياة و التبادل بين المجتمعات المدنية و الثقافات التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

- بالنظر إلى أن التنقل يعد مكون أساسي في إستراتيجية الجوار الجديدة، وأن سياسة الاتحاد الأوروبي التي تمت مراجعتها رداً على حركات الديمقراطية و العدالة التي تعرف باسم "الربيع العربي" يجب أن تقدم الدعم الكامل لعملية التحول الديمقراطي من خلال توفير ليس فقط دعم إنساني ولكن أيضاً مساعدة لعمليات الإصلاح السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي؛
- بالنظر إلى أن عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و غياب الأمن و القمع السياسي و الأنظمة الاستبدادية هي القوى الرئيسية المحركة وراء الهجرة، وبالتالي فهي تمنع المجتمعات المتأثرة بها من الحصول على دخل وطموحات محلية عملية، وكنتيجة لذلك، ضياع حقها في اختيار الهجرة من عدمها، مما يضع حياة الأشخاص في خطر و يجعل الهجرة هي الخيار الأوحده بالنسبة لهم؛ ولقد أصبح أيضاً التغير في المناخ و التدهور البيئي من الأسباب الشائعة لزيادة الهجرة؛
- بالنظر إلى أن الهجرة ساهمت في تبادل الأفكار ولكنها أيضاً خلقت تحديات من حيث اندماج المهاجرين في مجتمعاتهم المستقبلية مما أدى إلى حدوث ثراء ثقافي و اقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية بأكملها كما أدى إلى حدوث مشاكل اندماج اجتماعي و تكيف؛
- بالنظر إلى أن تباطؤ النمو السكاني في منطقة الاتحاد الأوروبي سيخلق عجز في سوق العمل في حين أن الاتجاهات الديموغرافية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط تشكل تحدياً للمنطقة بأكملها؛
- بالنظر إلى أنه في إطار شراكة أورو-متوسطية محسنة يجب منح التعاون في سياسات الهجرة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط قوة دفع جديدة بعد الأحداث التاريخية التي حدثت في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية عام 2010؛
- بالنظر إلى أن آثار الأزمة الاقتصادية و المالية قد فاقت التحديات السياسية و الاجتماعية الراهنة في المنطقة الأورو-متوسطية، خاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة؛
- بالنظر إلى أن تخفيض معدلات البطالة في المنطقة و تقديم الأمل في المستقبل للشعوب و خاصة الشباب من تلك الشعوب يعد مصلحة مشتركة لكل من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط و دول الاتحاد الأوروبي و في نفس الوقت وقف هجرة ذوي الكفاءة في البلاد المصدرة للهجرة؛
- حيث أن لم تقم أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة حول حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين و عائلاتهم حتى تاريخه؛ وحيث أن هذه الاتفاقية هي الإطار القانوني الدولي الأوسع انتشاراً لحماية حقوق العاملين المهاجرين و عائلاتهم و توفر للدول المشورة من حيث الاتجاه الواجب اتباعه للتأكد من احترام حقوق المهاجرين عند صياغة سياسات متعلقة بهجرة العمالة و تطبيقها؛
- حيث أن نهجاً أكثر تنسيقاً وشمولية في إدارة الهجرة يمكنه أن يعزز من احترام كرامة جميع المهاجرين الذين من شأنهم المشاركة في الوفاء باحتياجات العمالة في بلدان العبور و المقصد و دفع عجلة التنمية في بلدان المصدر؛

1. تؤكد مجدداً أن الشراكة الأورو-متوسطية تهدف إلى التقريب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط مع وجود رؤية لتوفير مساحة من السلام و الديمقراطية و الأمن و الرخاء؛

2. تذكر، في هذا السياق، أن التنقل و الاتصالات بين الأفراد و بعضهم هي آليات أساسية لتعزيز التفاهم المشترك

والتنمية الاقتصادية، وهي ضرورية للتجارة كما هي ضرورية لتبادل الأفكار ونشر الابتكار والتصدي لقضايا التوظيف والقضايا الاجتماعية؛

3. تدعو إلى تطوير أدوات لوضع سياسة هجرة أورو-متوسطة مشتركة مع رؤية لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي والتوظيف في دول العبور والدول المصدر والمقصد، وكذلك تحسين الترابط الاجتماعي من خلال تحسين عملية اندماج المهاجرين، كما هو منصوص عليه في توصيتها حول "الهجرة والاندماج: بناء ثقافة سلام من خلال الحوار بين الأجيال" التي تمت الموافقة عليها في 4 مارس 2011 في روما؛
4. تتبنى الرأي أنه من الضروري، كجزء من إستراتيجية متماسكة طويلة المدى، تحليل أسباب تدفق الهجرة الراسخة، حتى نأتي بحلول أكثر ملائمة فيما يتعلق بالحق في التنقل؛
5. تذكر أن الهجرة القانونية المدارة بصورة جيدة تأتي بالمنافع لدول الاتحاد الأوروبي من خلال مساهمات المهاجرين الاقتصادية وإلى بلدان ثالثة من خلال المساهمات التي يتم إرسالها إلى بلادهم المصدر؛ وهي بالإضافة إلى ذلك، تشدد على أهمية دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز اشتراك المهاجرين في مشروعات التنمية والتدريب في بلادهم المصدر وبلاد المقصد؛
6. تشدد على أنه بالنظر إلى أهمية الهجرة "من الجنوب إلى الجنوب"، لا سيما هجرة العبور من أفريقيا، يجب ألا ينظر إلى الموضوع محل الدراسة ("الهجرة والتوظيف والاندماج") فقط من خلال منظور "شمالي - جنوبي"؛ وهي تري أنه في هذا السياق ستقوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بدعم وتطبيق معظم التوصيات الآتية؛ وتدعو في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وعائلاتهم؛
7. تشدد على تنقل العمالة في مساحة تتيح لكل من الاتحاد الأوروبي وجيرانه التكامل فيما بينهم؛ بما أن سن عمالة الاتحاد الأوروبي أخذ في الارتفاع وسيحدث نقص في العمالة في بعض المناطق المحددة في حين يتمتع جيران الاتحاد الأوروبي الجنوبيين بعمالة متعلمة جيداً وصغيرة في السن وموهوبة تستطيع أن تملأ هذا الفراغ؛
8. تعتبر أن الدعم للدول الأضعف اقتصادياً وأقل ثباتاً سياسياً، كمصدر محتمل للهجرة غير المنتظمة وانعدام الأمن، يجب أن يتضمن دائماً استراتيجيات استثمار مباشر ووصول إلى السوق وتنمية ريفية وتأمين غذائي، بالإضافة إلى دعم الميزانية والإغاثة واستراتيجيات لإيجاد أو تقوية الاستقرار، كما يجب أن يتضمن أيضاً دعم لأهداف الألفية للتنمية وسياسات لخلق الوظائف وتنمية البنية الأساسية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسهيلات القروض الصغيرة واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز التحول الديمقراطي والإدارة الجيدة والتضمين الاجتماعي وتمكين المرأة والأقليات أو المجموعات المحرومة والتسامح الديني والعرقى للآخر؛
9. ترحب بمذكرة المفوضية الأوروبية حول "الحوار حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط" (COM (2011) 292 final, 24.05.2011)؛ وتذكر في هذا السياق أن شراكات التنقل المقترحة ها هنا يجب ألا تحركها في الأساس المخاوف الأمنية؛
10. تدعم بشدة اتجاه "الشراكات مع المجتمعات" ولذا تدعو كلا من المفوضية ونائب الرئيس/الممثل الأعلى ودول الاتحاد من أجل المتوسط إلى وضع آليات للتأكد من التطبيق الكامل له، خاصة من خلال وضع آلية تتضمن المجتمع المدني في تعريف الأهداف والمقاييس وفي تطبيق ومتابعة كل الاتفاقيات مع الشركاء، من خلال الاحتفاظ بحوار شفاف حول مشكلات العدالة والشئون الداخلية مع سلطات وبرلمانات وطنية منتخبة بشكل ديمقراطي ومن خلال تحسين عملية تدقيق البرلمان الديمقراطي في كل الآليات والحوارات والاتفاقيات حول الهجرة؛
11. تعزز تبني الشراكة الأورو-متوسطة للتنقل التي يجب أن توفر الشروط التي تضمن الحق في حرية الحركة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط؛ مع وضع هذا الهدف في الحسبان، تدعو الاتحاد من أجل المتوسط إلى وضع حوار منظم بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وسلطات البلدان الثالثة لتطوير آلية تحقق المكاسب للطرفين نحو التنقل، بما في ذلك:

- تقدم في تبسيط وتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول مع رؤية تهدف إلى الوصول تدريجياً إلى نسب تنقل مرضية.
- زيادة استخدام الفرص التي يتيحها قانون تأشيرات الاتحاد الأوروبي.
- تقييم شركات التنقل الموجودة بالفعل مع التركيز بالأخص على التأثيرات الترابطات بين مساعدات التنمية والأمن والهجرة المنتظمة والهجرة غير المنتظمة كما تم تعريفها في الاتجاه العالمي للهجرة.
- الهجرة التحركية كأداة ذات اتجاهين تهدف إلى (1) تشجيع التنقل المستمر وتدفق الأشخاص، لفائدة الطرفين، (2) اقتراح إجراءات ترمي إلى تسهيل فرص الهجرة القانونية المتحكم فيها جيداً، (3) استقبال عدد أكبر من الأشخاص مع نقادي التفريق الدائم أو طويل المدى للأسر؛

12. تشجع المفوضية الأوروبية على التأكد من أن أي اتفاقيات إعادة دخول وقع عليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تحترم حقوق الإنسان ومبدأ "عدم الإعادة القسرية" احتراماً كلياً ولا يضع أي شخص في حاجة إلى حماية دولية في خطر وتدعو الاتحاد الأوروبي إلى بذل كل مجهود لتسهيل خلق نظام لجوء متاح وعادل ويوفر الحماية في الاتحاد الأوروبي؛ وتدعو المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي لتطبيق التوصيات التي قدمها تقييم المفوضية لاتفاقيات إعادة الدخول الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي صدرت في 23 فبراير 2011.

13. تشدد في هذا الصدد على أن تنقل الشباب والطلبة يجب أن يتم معاملته كأولوية لمساعدة مكافحة بطالة الشباب سواء في جنوب البحر الأبيض المتوسط أو أوروبا وتسهيل الاندماج في أسواق العمل بالضفتين؛ وتشدد على الحاجة إلى تعزيز التآزر بين برامج "الشباب النشطون" (Youth on the Move) وسياسة الجوار الأوروبية؛

14. تشدد على أن يرفع الاتحاد الأوروبي نسبة التعاون في مجال التعليم الأكاديمي والتدريب المهني مما يقوم فوراً بتوسيع وزيادة برامج المنح الدراسية وإمكانية تنقل الطلبة والمتخرجين والمدرسين والأكاديميين من خلال تعزيز التبادل معاهد التعليم العالي ومعاهد التدريب مع الشركات الخاصة-العامة في مجال البحث؛ وتعتبره أمراً ضرورياً لتطوير إجراءات أكثر مرونة وسرعة لاستصدار التأشيرات للمشاركين في مثل تلك البرامج؛

15. تؤكد على الحاجة إلى تطوير العمل على التعرف المتبادل على المؤهلات والأنظمة التعليمية مع الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بمطابقة دبلومات التعليم العالي لمعايير التعليم العالي الأوروبي؛ ويشدد على الحاجة الماسة لسياسة معلومات منظمة للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي فيما يتعلق بإمكانية الاشتراك في برامج الاتحاد الأوروبي؛

16. تدعو المفوضية الأوروبية إلى تبني اقتراح البرلمان الأوروبي لوضع برنامج إراسموس الأورو-متوسطي (تبادل الطلبة) وبرنامج ليوناردو دافنشي الأورو-متوسطي (تدريب مهني)؛

17. تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحسين إمكانية الدخول وتوجيه أموال الاتحاد الأوروبي إلى مشروعات تهدف إلى تثقيف المهاجرين بحقوقهم ومسئولياتهم كما تهدف إلى حماية حقوقهم مع التوصية الخاصة بالنسبة لحقوق القصر غير المصحوبين والنساء والفئات المستضعفة الأخرى؛ ولذلك تطلب من المفوضية الأوروبية تقديم تقرير مفصل للبرلمان الأوروبي حول استخدام أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة للدول المجاورة، بما في ذلك تحت برنامج المفوضية الموضوعي للتعاون مع الدول الثالثة في مجالات الهجرة واللجوء؛

18. تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق التوجيهات حول العمال الموسميين من دولة ثالثة والمنقولين بين الشركات لتحسين الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي؛

19. تدعو دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى الدخول في عملية تدر المنفعة المتبادلة تقضي بفتح أسواق العمل الخاصة بهم؛ كما تدعوها إلى تضمين الأحكام حول حرية حركة الخدمات في اتفاقيات التجارة الحرة داخل المنطقة؛

20. تدعو دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالتنمية والتحول الديمقراطي للدول المصدر ولتعزيز سيادة القانون، من أجل التعامل مع المشكلات المرتبطة بالهجرة في مهدها؛

21. تشجع على تفعيل مراكز نقل المعلومات والإدارة الخاصة بالهجرة لمساعدة الدول الثالثة المصدر أو دول العبور على تعريف سياسة الهجرة رداً على مخاوف المهاجرين المحتملين والعائدين، ولتقديم المشورة حول الهجرة القانونية وفرص العمل وظروف المعيشة في دول المقصد، والمساعدة في التدريب المهني للمهاجرين المحتملين؛ وتشدد في نفس الوقت على ألا يكون هذا الدعم يهدف إلى منع المهاجرين المحتملين من تحقيق مشاريعهم بما يتوافق مع الحق في الخروج من بلادهم؛

22. تدعو دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى بذل مجهود مشترك لمكافحة جميع أنواع التفرة التي يعاني منها المهاجرين؛ وتشدد على أهمية المساواة التامة في المعاملة بين كل من العاملين المحليين والمهاجرين، بما في ذلك المساواة في ظروف التشغيل (الرواتب وساعات العمل ومتطلبات العمل والصحة المهنية والفصل من العمل والتمثيل في النقابات وظروف العمل وحقوق النقابات المهنية) بما يتوافق مع المادة 15 من لائحة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والمساواة في الحماية الاجتماعية والمساواة في الحق في الخدمات العامة ووظائف القطاع العام؛

23. تعطي التعليمات إلى رئيسها بتقديم تلك التوصية إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والأمين العام لسكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي والسيدة كاترين أشتون الممثل الأعلى/ نائب رئيس المفوضية الأوروبية وبرلمانات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.

ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات

لجنة جودة الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

- حيث أدى التاريخ المشترك بين الاتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط إلى ظهور مجموعة من الفلسفات والقيم والمعتقدات التي يمثل فيها الحوار الثقافي والديني أمراً حيويًا للتفاهم المتبادل،
- حيث يعد تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنها بين الدول الأورومتوسطية الأساس لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار تفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووجود شراكة أورومتوسطية أكثر فعالية؛
- حيث يكون دور الحكومات في دعم القيم الأورومتوسطية المشتركة والتأكد من احترامها أمراً جوهرياً؛
- حيث يتم فهم الحوار بين الثقافات على أنه تبادل للآراء مفتوح ومتسم بالاحترام بين الأفراد والجماعات على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية واللغوية؛
- حيث يعتبر دور المجتمع المدني محورياً لتسهيل الحوار بين الثقافات في المنطقة الأورومتوسطية وتمكين مزيد من التفاهم والتقارب بين الشعوب عبر الحدود الثقافية والدينية والوطنية؛
- حيث وفرت الأحداث التاريخية التي وقعت في جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية عام 2010 فرصاً فريدة لشعوب تلك البلدان للتعبير بحرية أكثر عن رغبتهم في الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون والحريات الأساسية؛

1. ترحب بعملية الإصلاح الجارية في جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ ومقتنعة بأنه ينبغي للبلدان الأعضاء في UfM (الاتحاد من أجل المتوسط) أن يستفيدوا الاستفادة الكاملة من هذه الدفعة نحو الديمقراطية والإصلاحات، حيث حان الوقت المناسب لإقامة شراكة حقيقية استناداً إلى تعزيز القيم المشتركة والمبادئ؛
2. تعتقد بقوة في هذا الصدد أن وجود "ميثاق أورو متوسطي للقيم" سيمثل خطوة حاسمة نحو ظهور اتحاد من أجل المتوسط قوي يقوم على السلام والأمن والاستقرار؛
3. تشير إلى قرارها بصياغة مشروع ميثاق أورو متوسطي، كما جاء في التوصية التي تدور حول "الحوار بين الثقافات والأديان: نحو ميثاق أورو متوسطي للقيم" تمت الموافقة عليه في 4 مارس 2011 في روما؛ وتلزم نفسها بالتوصل إلى مشروع اقتراح بنهاية 2012؛
4. تطالب باتفاقية أورو متوسطية تتألف من ممثلي الحكومات، والبرلمانات الوطنية، والبرلمان الأوروبي لتبني "ميثاق أورو متوسطي للقيم" على أساس مشروع الاقتراح هذا الصادر عن الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
5. تدعو رؤساء دول وحكومات الاتحاد من أجل المتوسط لعقد مؤتمر وزاري لمناقشة هذه الاتفاقية؛
6. تشدد على أنه ينبغي أن يستند أي ميثاق أورو متوسطي للقيم إلى مجموعة من المبادئ المشتركة، بما في ذلك:
 - حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والوجدان والدين أو المعتقد وتكوين الاتحادات ووسائل الإعلام، متضمنة الوصول غير المقيد للمعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت (باعتبار الوصول إلى الإنترنت حق من حقوق الإنسان، حسبما أعلنته الأمم المتحدة في 6 يونيو 2011) والمساواة بين الجنسين،
 - محاربة التمييز والعنصرية،
 - التوزيع العادل للدخل، والثورة والفرص، والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة،
 - الاستقرار الديمقراطي والعدالة وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والحكم الرشيد،
 - تجنب استخدام القوة وتسوية الصراعات بصورة سلمية؛
7. تشير في هذا الصدد إلى أن الدول الموقعة على أي ميثاق أورو متوسطي للقيم ينبغي أن تضطلع أيضاً إلى تعزيز حماية الأقليات الدينية، ومحاربة التمييز والعنصرية من خلال تبني تشريعات ملائمة وآليات تنفيذ فعالة؛ وتشدد على أهمية المشاركة في برامج أورو متوسطية للمجتمع المدني موافق عليها بشكل عام، ووكلاء إنفاذ القانون وغيرهم من أصحاب المصلحة وذلك كطريقة لتطبيق المبادئ الواردة في ميثاق القيم؛
8. ترى أنه يجب أن تقوم الشراكة الأورو متوسطية على التقدم الملموس المحرز في هذه المجالات؛
9. تؤكد على أهمية تعزيز الحوار بين الثقافات لضمان معرفة أفضل للأديان والمعتقدات والثقافات والتفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب الأورو متوسطية؛
10. تعتبر التعاون الثقافي على أساس حوار حقيقي بين الثقافات، بما في ذلك جميع قطاعات المجتمع (الهيئات الثقافية والمؤسسات والمنظمات والجمعيات) أمراً ضرورياً؛
11. ترى أن تعزيز المشاركة في البرامج الثقافية يمكن أن يستفيد من التطوير المادي وغير المادي وتؤكد، بالتالي، على أهمية البرامج مثل برنامج موندوس لوسائل الإعلام وكذا أهمية المشاريع التي تعمل تحت رعاية الاتحاد من أجل المتوسط؛
12. ترحب بجميع الجهود والمبادرات غير الحكومية في مجال الحوار الثقافي؛ وفي هذا الصدد، تعتبر تقرير مؤسسة أنا ليند عن "الاتجاهات بين الثقافات الأورو متوسطية لعام 2010" وتوصياته بمثابة أدوات سياسية هامة لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني والمؤسسات العامة التي ترغب في رؤية

روابط أوثق بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط؛

13. تشجع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية على دعم تنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية للقادة السياسيين من الشباب بهدف تعزيز القيم المشتركة والحوار بين الثقافات، باعتبار ذلك مساهمة ملموسة في بناء منطقة جديدة يسودها السلام والاستقرار والحرية؛
14. تدعو جميع قادة الرأي، بما في ذلك وسائل الإعلام، إلى تعزيز القيم العالمية للاحترام والتسامح؛
15. تعتقد أن الجامعة الأوروبية المتوسطة (EMUNI) توفر برنامجاً فريداً من نوعه لتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي وقدرة الطلاب على التنقل مع الجيران الجنوبيين، في الوقت الذي تمثل أهمية حيوية خاصة لتعميق العلاقات مع دول الشراكة الجنوبية، خصوصاً مع الأجيال الأصغر سناً، وتؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة تطوير إمكانات الجامعة الأوروبية المتوسطة (EMUNI) قدر الإمكان؛
16. ترحب بالتركيز المنصب على التعليم والبحث في برنامج عمل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والأولوية التي تم تحديدها لتسهيل تبادل البرامج للطلاب والمدرسين بين الجامعات، في هذا الصدد، وتدعو اللجنة الأوروبية إلى الاضطلاع باقتراح البرلمان الأوروبي لوضع برنامج إيراسموس أوروبومتوسطي؛
17. ترشد رئيسها إلى إحالة هذه التوصية إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والأمين العام لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية/نائبة الرئيس، كاثارين أشتون، والمفوضية الأوروبية وبرلمانات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.